مجلس النجف يشكّل جهاز شرطة للمرافق الصحية

□ النجف / عامر العكايشي

اتخذ مجلس محافظة النجف إجراءات أمنية مشددة، منها استحداث جهاز شرطة للمرافق الصحية، وشراء أجهزة متطورة للكشف عن المتفجرات، مشترطا حصول الموافقة الأمنية قبل منح عقود الأراضي الزراعية.

وقال مدير المركز الإعلامي لمجلس المحافظة محمد الخزاعي، في حديث لـ"المدى": إن المجلس صوت بجلسته الاعتيادية الأخيرة، على شراء عشرة أجهزة لكشف المتفجرات من أجل تعزيز الإجراءات الأمنية والتصدي للإرهاب.

وأضاف "كما قرر المجلس إدخال ساحات وقوف السيارات ضمن الخطة الأمنية واتخاذ إجراءات لتفتيشها من قبل الأجهزة المختصة"، مشيرا إلى أن "مجلس المحافظة ناقش أيضا التقرير المقدم من قبل اللجنة الأمنية حول ضرورة تحويل المواطنين الراغبين بالحصول على عقود زراعية في المحافظة إلى الأجهزة الأمنية المختصة لاستحصال الموافقات قبل توقيع العقود معهم".

من جانبه، أوضح رئيس اللجنة الأمنية في المجلس لؤي الياسري إن هذا الإجراء "احترازي لغرض اتخاذ الموافقات الأمنية وتفادي تعرض أمن المواطن للخطر، وعدم تكرار ما حدث سابقا عندما استغلت الأراضي الزراعية في منطقة الزركة من قبل الإرهابيين".

وذكر أن المجلس صوت أيضا على ضوابط الحصول على العقود الزراعية والتي تنص على أن يكون المتقدم من سكنة المحافظة لأكثر من خمس سنوات، ولديه أوراق ثبوتية تؤيد ذلك وبطاقة السكن فضلا عن استحصال الموافقات الأمنية.

وفي سياق ذي صلة بالملف الأمني، بحث مجلس المحافظة مقترح قسم سياحة النجف المتضمن استحداث جهاز شرطة السياحة ليأخذ على عاتقه تنفيذ أوامر الغلق ومعالجة المخالفات القانونية ومراقبة الظواهر السلبية التي تعترض هذا المورد الاقتصادي المهم.

وأكد رئيس لجنة الآثار والسياحة في المجلس الشيخ علي مرزه لـ"المدى"، على ضرورة استحداث جهاز شرطة السياحة لأهميته البالغة "خاصة إذا علمنا إن هذا الجهاز موجود في أغلب البلدان السياحية"، مضيفا "استحداثنا لهذا الجهاز جاء على خلفية اعتذار مديرية شرطة المحافظة عن تخصيص قوة منها لهذا الغرض كونها اعتبرت هذا العمل خارج صلاحيتها".

ناشطون مدنيون في بابل يطالبون بمكافحة العنف الأسري

ذي قار تستعد لمؤتمر بمشاركة الأمم المتحدة عن التمييز ضد المرأة

□ الناصرية / حسين العامل
الحلة / إقبال محمد

فيما تجري الاستعدادات في محافظة ذي قار لعقد مؤتمر نسوي بمشاركة الأمم المتحدة، بخصوص القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، طالب ناشطون مدنيون بتعديل مواد قانون العقوبات التي تبيح للزوج حق ضرب الزوجة والأولاد.

وقالت رئيسة لجنة المرأة والطفل في مجلس ذي قار منى الصافي لـ"المدى": إن الاستعدادات جارية لعقد مؤتمر نسوي في الثامن عشر من الشهر الجاري، بخصوص تفعيل بنود القرار الدولي ١٣٢٥ الخاص بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الشعبية.

وبينت أن التحضيرات تجري بالتنسيق مع مندوبين من الأمم المتحدة، وبمشاركة مجلس المحافظة، وجامعة ذي قار، ومديرية الرياضة والشباب، ومكتب حقوق الإنسان، ودائرة الرعاية الاجتماعية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني وعدد من الجهات السياسية.

وأشارت الصافي إلى أن محاور المؤتمر ستتناول مشاكل المرأة الريفية، وتفعيل القوانين العراقية الخاصة بالمرأة، إضافة إلى إنعاش الوضع الاقتصادي للمرأة، ومحو الأمية بين النساء.

منى الصافي

وأكدت الصافي أن المرأة ما زالت تواجه الكثير من المشاكل الاجتماعية نتيجة عدم تفعيل القوانين السارية، منوهة بأن توصيات المؤتمر ستؤكد على هذه المحاورة والعمل على وضع آلية لمعالجتها.

وعلى صعيد متصل، طالب متدربو الدورة الثامنة التي أقامتها منظمة بنت الرافدين في محافظة بابل، تحت شعار (المرأة العراقية قائداً لمجتمع ديمقراطي)، بإلغاء أو تعديل المادة ٤١ من قانون العقوبات التي تبيح للزوج حق تأديب زوجته وأولاده بالضرب.

وأكدوا أن "ضرب الزوجة يعتبر جريمة بحد ذاته، كون فيه انتقاص من كرامة المرأة"، مشيرين إلى أن المادة ٢٩ الفقرة رابعا من الدستور التي تنص على منع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

وناشد المشاركون في الدورة جميع النشطاء المدنيين، ودوائر الدولة، والحكومة المحلية، والجهات المعنية، ووجهاء وشيوخ العشائر في المحافظة، بالتكاتف من أجل إلغاء هذه المادة المسيئة للمرأة وللأسرة والمجتمع بوجه عام.

الخبير القانوني أحمد العميدي، أوضح لـ"المدى"، إن هذه الدورة ناقشت العنف ضد المرأة، وقد سبقتها دورات تدريبية لـ"قراءة السياسة الجنائية للمشرع العراقي في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل"، مشيرا إلى مشاركة "نخب من منظمات المجتمع المدني ودوائر الدولة وإعلاميين من مختلف مناطق محافظة بابل في هذه الدورات".

وبين العميدي "القراءة تضمنت تحليلاً لعدد من النصوص القانونية من بينها المواد ٤١، و٣٧٧، و٣٨٠، و٣٨٤، و٤٠٩، و٤٢٩، من قانون العقوبات العراقي، التي نعتقد أنها إما ميزت في العقوبة بين الرجل والمرأة، أو أنها شجعت على ارتكاب بعض الأفعال الجرمية".

وأضاف أن هذه المواد "بحثت عن توفير مناخات اجتماعية أو أعراف وتقاليد عشائرية، لا سيما تلك المواد التي تتحدث عن إجراء عقد الزواج الصحيح بين مرتكب جرائم الاغتصاب وهتك العرض والخطف والاحتجاز"، مؤكدا أن "هذه المواد جانبت العدالة والمساواة وحتى نصوص الدستور العراقي لاسيما نصوص المواد ٢، و١٤، و٢٩".

من جانبه، قال الناشط المدني أحمد الحسيني، أحد المشاركين في الدورة: "سلطت الدورة الضوء على أمور حساسة عدة بحاجة إلى إعادة النظر في صياغتها، إذ أنها ولم تأخذ بالحسبان كرامة المرأة وشخصيتها وتعطي الضوء الأخضر للرجل باستخدام العنف بكل أساليبه".

فيما أكدت الناشطة في حقوق الإنسان نور ماجد، "لقد أفادتنا هذه الدورة كثيرا، كونها تعرف بالقوانين التي تحد من عملية تطور المرأة وأهم المشاكل التي تواجه المرأة العراقية وضرورة إصدار تشريع محلي يحد من ظاهرة العنف ضد النساء".

نائب رئيس مجلس أعيان البصرة يتهم المسؤولين بتردي الواقع الصحي والخدمي

□ البصرة / ريسان الفهد

حمل نائب رئيس مجلس أعيان البصرة الشيخ محمد الزيداوي، الحكومة المحلية وعددا من الدوائر في المحافظة مسؤولية تعثر بعض المشاريع، وخاصة في القطاع الصحي.

وقال الزيداوي في حديث لـ"المدى": إن "من حق الصحافة والجماهير أن تعرف ما يجري في المحافظة وتعبر عن رأيها فيه، فهناك الكثير من المسؤولين الذين يستغلون مناصبهم للاستحواذ على المشاريع، وجميع الفرص التي ربما ليست من اختصاصهم، في سبيل الكسب غير الشريف، والذي يعد من أبرز أشكال الفساد المالي والإداري في المحافظة"، على حد قوله.

وأضاف "حالة الفساد المالي والإداري انتشرت وعلى مرأى ومسمع من جميع المسؤولين، وهي السبب وراء تردي الوضع الخدمي وغياب الدور الرقابي في البصرة"، مؤكدا أن "من حق كل مواطن إبداء رأيه وانتقاد السلبيات".

وأشار الزيداوي إلى أن مصادر محلية عدة "عزت أسباب عدم مجيء الشركات الأجنبية الكبرى للاستثمار في البصرة، هو ما يفرضه المسؤولون من الرشاوى والنسب المالية (الكوميشن) الذي يزيد أحيانا على ١٢٪ من قيمة الكلية للمشروع، وهذا ما لا ترضى به الشركات العالمية كونها تهتم بسمعتها كثيرا".

وطالب بتشكيل لجنة مستقلة مختصة لتوجيه الدعوات إلى الشركات الأجنبية للاستثمار في المحافظة.

الزيداوي أفاد بأن "المواطن البصري انتبه إلى أن مشاريع (المقرنص) ما هي إلا (سمكرة وصبغ) وربما ترضية لبعض الشخصيات التي تخرج من طور العمل السياسي، أو التي تريد أن تنفرد بقرارات سياسية فيتم استرضاؤها بهذه المشاريع على حساب المواطن".

وتطرق الزيداوي إلى الواقع الصحي قائلا: "المشاريع الصحية التي تمت المباشرة بها والمنفذة لا ترتقي إلى مستوى الطموح، وخاصة توفير الأجهزة الطبية المتطورة والملاكات البشرية التي وعدوا بها أهالي المحافظة".

وأكد أن "الكثير من اللجان الطبية الأجنبية التي زارت البصرة اطلعت عن كثب على معاناة أهالي المحافظة في القطاع الصحي"، لافتا إلى أن "المحاصصة ساهمت في تأخر القطاع الصحي بالمحافظة وهو أمر يتحمله المسؤولون في البصرة".

وأشار الزيداوي إلى أن "بعض وسائل الإعلام تتحدث عن المباشرة بإنشاء أربعة مستشفيات كبرى في مناطق مختلفة من المحافظة، لكن الحقيقة ليس هناك شيء على أرض الواقع".

ونبه الزيداوي إلى أن "الجشع الذي أصاب الأطباء مؤخراً برفع أجرة الكشف الطبي، إلى مستويات تفوق الأجور في الدول المتقدمة، يعد عبئا إضافيا على كاهل المواطنين"، مذكرا "ولا ننسى أن عدد المصابين بالأمراض السرطانية في البصرة وصل إلى رقم كبير، في ظل عدم اهتمام المسؤولين بهذا القطاع الحيوي"، بحسب تعبيره.

فقدان

فقدت مني وثيقة تخرج صادرة من مدرسة الزهاوي الثانوية باسم (عادل عدنان خليل) يرجى من يعثر عليها تسليمها الى جهة الاصدار.

فقدان

فقدت مني الهوية التابعة لوزارة الداخلية باسم المفوض علاء الدين جعفر حواش يرجى من يعثر عليها تسليمها الى جهة الاصدار.

مديرية زراعة كربلاء
لجنة البيع والايجار

تعلن مديرية زراعة كربلاء المقدسة عن إعلان مزايدة لتأجير مخزن (ناظرية العقيدة) الذي يقع في ناحية الخيرات في (القطعتين المرقمتين ١٨٩و١٩١ مقاطعة ١٣٠/ابو بريبيجه) وفق قانون بيع وايجار أموال الدولة المرقم (٣٢ لسنة ١٩٨٦ المعدل) الساعة العاشرة في اليوم الثلاثين ابتداءا من اليوم التالي لتاريخ النشر وعلى قاعة (شعبة زراعة الخيرات) وان صادف ذلك اليوم عطلة رسمية ففي اليوم الذي يليه فعلى الراغبين بالتأجير الحضور في الزمان والمكان المعينين مستصحبين معهم التأمينات القانونية البالغة ٢٠٪ من قيمة التثمين وهوية الأحوال المدنية وسيتحمل من ترسو عليه المزايدة أجور نشر الإعلان والدلالية البالغة ٢٪..

مجيد حميد لفته
رئيس لجنة البيع والإيجار

اعادة اعلان المناقصة رقم (١٥)

تعلن منظمة ريج (الاعمار والتعليم وصحة المجتمع) REACH وبتمويل من منظمة UNHCR عن وجود مناقصة لتنفيذ مشروع ترميم وبناء خمسة صفوف مع الصحيات لمدرسة الرازي في منطقة الفيلق من ضمن مشاريع ٢٠١٢ في محافظة كركوك.

المستمسكات والشروط المطلوبة للاشتراك في عملية المناقصة:

١- تتحمل الشركة التي ترسو عليها المناقصة اجور نشر الاعلان.

٢- جلب جميع المستمسكات الرسمية للشركة (اجازة تأسيس الشركة او هوية تصنيف المقاولين الصادرة من وزارة التخطيط، CV برأة ذمة والاعمال المماثلة للشركة) مع التندر في ظرف واحد.

٣- يقدم العروض المناقصة في ظرف مختوم، مع ختم جميع أوراق العرض.

٤- يكتب الاسعار بقلم جاف ويهمل العطاء في حالة وجود حك وشطب في الارقام.

٥- على المقاول زيارة مواقع العمل مسبقاً.

٦- على الشركة المقدمة جلب تخويل من الشركة لاستلام اوراق العطاء. فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة يرجى مراجعة مكتب منظمة REACH في كركوك لاستلام المناقصات، مستصحباً معه المستمسكات الرسمية للشركة.

العنوان/ كركوك/ رحيماوا

التلفون:- ٠٧٤٨١١٥٠٩٦٥

ملاحظة:-

اخر موعد لغلق المناقصة الساعة الحادي عشر صباحاً من يوم الاثنين المصادف ١٧/٩/٢٠١٢ وموعد الفتح في تمام الساعة ١١:٣٠ من نفس تاريخ الغلق.

اعلان المناقصة رقم (١٦)

تعلن منظمة ريج (الاعمار والتعليم وصحة المجتمع) REACH وبتمويل من منظمة UNHCR عن وجود مناقصة لتنفيذ مشروعين (مد شبكة ماء بطول ٢٠٠٠ متر في منطقة صونكولي) و(مد شبكة ماء بطول ٥٠٠ متر في الحرية) من ضمن مشاريع ٢٠١٢ في محافظة كركوك.

المستمسكات والشروط المطلوبة للاشتراك في عملية المناقصة:

١- تتحمل الشركة التي ترسو عليها المناقصة اجور نشر الاعلان.

٢- جلب جميع المستمسكات الرسمية للشركة (اجازة تأسيس الشركة او هوية تصنيف المقاولين الصادرة من وزارة التخطيط، CV برأة ذمة والاعمال المماثلة للشركة) مع التندر في ظرف واحد.

٣- يقدم العروض المناقصة في ظرف مختوم، مع ختم جميع أوراق العرض.

٤- يكتب الاسعار بقلم جاف ويهمل العطاء في حالة وجود حك وشطب في الارقام.

٥- على المقاول زيارة مواقع العمل مسبقاً.

٦- على الشركة المقدمة جلب كتاب تخويل من الشركة لاستلام اوراق العطاء. فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة يرجى مراجعة مكتب منظمة REACH في كركوك لاستلام المناقصات، مستصحباً معه المستمسكات الرسمية للشركة.

العنوان/ كركوك/ رحيماوا

التلفون:- ٠٧٤٨١١٥٠٩٦٥

ملاحظة:-

آخر موعد لغلق المناقصة الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الاثنين المصادف ١٧/٩/٢٠١٢ وموعد الفتح في تمام الساعة ١١:٣٠ من نفس تاريخ الغلق.